

المجتمع التقدمي

للدكتور قسطنطين زريق

مدير الجامعة السورية وصاحب الرعى الثرى



ندور على أسنقتنا في هذه الأيام بضعة ألفاظ أساسية نمجربها من عقائدنا الفكرية ومناهجنا العملية ، وعمما نطمح إلى بلوغه من غايات وأهداف . من هذه الألفاظ : القومية ، والديمقراطية ، والائحاد ، والتقدمية ، والاشتراكية ، وأمثالها . وما كانت الماني التي نسيبها على هذه الألفاظ لها خطاورها الكبرى فيما نصوصخ من فكر وما نبني من منشآت ، وجب علينا أن نوضح لأنفسنا حقيقتها ، ونستخرج مضمونها ، كي نسير على هدى ، ونشيد على أساس صحيح . ولعلنا إذا تبينا الجوهر ، وكشفنا عن الأصل ، لا نضيع ما نضيمه الآن من جهد ووقت في مناقشة الأعراض والبحث عن الفروع

ولا جدال في أن هذه المهمة الإيضاحية تقع أولا على عاتق رجال الفكر ، فهم المسؤولون في الدرجة الأولى — إزاء مجتمعهم — وإزاء التاريخ — من تحديد الماني ، ورسم الأهداف ، وتخطيط السبل — وإلهم يتطلع المجتمع انهادته في الكشف عن الأسس ، وتميز الأصول من الفروع ، ووضع الأمم قبل المهم ، والمهم الباقي قبل التافه الزائل

وليس حديثي هذا سوى محاولة لايضاح معنى لفظ من هذه الألفاظ الأساسية التي نرددها ومشتقاته المختلفة . فكثيراً ما نتحدث عن التقدم ، والتقدمية ، والمجتمع التقدمي ، وننقسم شيماً تبكاً لما نفهمه منها . ولما كان حرباً بنا أن نقف بين آن وآخر لتبين حقيقة ما نقصد إليه ، ونفق على ما نمنى ، ونوفرأ للجهد ، وتوضيحاً لجوهر الخلاف — إذا كان ثمة خلاف — وانهاكاً للأسلوب الملي النظم في المناقشة الفكرية والسلوك العملي

لما هو المجتمع للتقدمي ، وما هي الصفات الأساسية التي

نطوى عليها تقدميته ؟

المجتمع التقدمي هو ، أولاً ، مجتمع متحرك منطور ، وإذا أردنا استعمال لفظه فربية قلنا : « ديناميكي » . وليس من الصعب علينا أن نفرق بين مجتمع يتصف بهذه الصفات وآخر يقبل عليه الركود والجمود . فالمجتمع المتحرك الديناميكي يتميز بالقوة والتغير . أما قوته فبإنتاجه للمادي والقي : إنتاجه فيما يستثمر من موارد الطبيعة ، ويستغل من كنوزها ، وما يبني من منشآت ، ويتنظم من علاقات ، وما يصاحب ذلك كله من نظر عقلي وبحت علمي . وتر كيز المفاهيم . وتجميع للحقائق . وأما تغيره فيتطور منتجانه المادية ، وأحواله الماشية ، وأخلاقه ، وعاداته ، وسبله في الحياة عموماً . وعلى المكس من هذا كله المجتمع الراكد « الستاتيكي » فهو ، من ناحية ، ضعيف بإنتاجه المادي والعقلي ، ومن ناحية أخرى ساكن واقف لا تغير أحواله ونظمه إلا قليلا على عمر السنين

ولا حاجة بنا إلى القول أن الحركة في المجتمعات المتحركة ، والركود في المجتمعات الراكدة ، ايضاً صفتين مطلقتين ، وإنما الاختلاف بينهما اختلاف نسبي يتوقف على أحوال هذه المجتمعات وعلى قوة الدوامل المؤدية إلى الحركة والركود أو ضعفها . كذلك هاتان الصفتان ثابتتين لرجوعهما — كما يعتقد البعض — إلى الجنس الذي يتكون منه المجتمع ، والذي إن تغير أو تبدل فإلى حد أدنى بكثير من التغير أو التبدل الراجع إلى السوامل الاقتصادية والاجتماعية . إن الأبحاث الحديثة ، واختبارات الإنسانية ، قد أثبتت فساد التمايل الجنسي المطلق ، وأقرت للدوامل الاقتصادية والاجتماعية بالأثر المستقبلي الراجع ، فلنكم من مجتمع كان راكداً في بعض مراحل حياته ثم انتفض وتحرك ، على ثبات في تكوينه الجنسي وإرثه العرق . ولا يتكر أن لأمرق أثره ، ولكن هذا هذا الأثر ليس مطلقاً ، ولا — بمرافنا — راجحاً ، وإنما الراجع في تطور المجتمعات هو الدوامل الاجتماعية المتشابكة الناتجة من علاقة المجتمع بمحيطه وعلاقة عناصره بعضها ببعض

ونبماً لهذا نقول إن صمد الحركة « الديناميسم » في مجتمع ما إلى مقدرته على التفاعل بينه وبين محيطه الخارجي ، وعلى تفاعله الداخلي في نفسه . والمحيط الخارجي ذو وجهين : محيط

ونعجز من الإنتاج بأى شكل من الأشكال . أما الحالة المؤدية إلى الحركة والنمو فهى وجود الخطر - الخطر الذى لم يقض على المجتمع - وإحساس المجتمع به ، وما يتبع هذا الإحساس من بحث للهمم ، وإثارة للنشاط ، وتميئة للجهود

ولا تقتصر حيوية المجتمع المتحرك على التفاعل بينه وبين محيطه الخارجى : الطبيعى والبشرى ، بل تتمثل أيضا فى تفاعله الداخلى : بين أفرادها ، ومنظماها ، وطبقاتها . فالملاقات البشرية فى المجتمع الراكدة علاقات بسيطة ، قليلة التأثير . أما فى المجتمع المتحرك ، فهى تزداد على الأيام تطورا وتقدما . والحيوية المنصرفة إلى الخارج لا تلبث أن تضف وتنهل إذا لم تصحبها حيوية فى الداخل تؤدي إلى نمو فى شتى دوائر المجتمع : فى العائلة ، والمدرسة ، والدولة ، و...و...ها . بل نقول إن التفاعل والنمو فى داخل المجتمع هما أصدق دليل على قدرته على مجابهة المحيط والعمود فى رجة قوى الخارج

وخلاصة القول أن المجتمع المتحرك الديناميكي هو مجتمع متطور ، متفاعل مع محيطه الطبيعى والبشرى ، ومتفاعل فى ذاته داخليا ولكن ليست كل حركة تقدما ، ولا كل تطور نمو وارتقاء . فما هو السبيل إلى ضمان هذه الأهداف المنشودة ؟ وإذا أردنا نحن فى البلاد العربية أن ندفع بمجتمعنا العربى إلى الأمام فكيف نؤمن أن يكون انبعاثه من ركوده ، ونحركه من جموده ، مؤدبين فضلا إلى نمو وتقدم ، وغير مقتصرين على مجرد الحركة والتغيير ؟ وبكامة أخرى ، ما هى المقاييس التى يقاس بها تقدم مجتمع على آخر ، أو درجة التقدم أو التأخر فى نفس المجتمع ؟

توضيحا لتفكيرنا فى الموضوع الأساسى أتقدم ببضعة مقاييس عامة ، لا بصفة نهائية حاسمة ، بل بصفة تمهيدية تجريبية ، لعلها تكون أساسا صالحا للبحث ، وخطوطا عامة لتتفرشدها فى هذا الميدان الواسع المنصب

أول هذه المقاييس ، فى نظرى ، هو مهارة سيطرة المجتمع على الطبيعة وقدرته على ضبط قواها واستغلال مواردها . فالمجتمع الذى تحده قوة الطبيعة أو تغلب عليه يكون عبدا لها خاضعا لسلطانها ، ويظل متأخرا عن سواه من المجتمعات التى

طبيعى ماضى ، وآخر بشرى اجتهامى . والحركة والحياة تنشأان عندما يكون المحيط الطبيعى على درجة متوسطة بين اللين والشدّة ، بحيث تستدعى شدته نشاط المجتمع ، وييسر لينه ، فى الوقت ذاته ، لهذا النشاط أن يزدهر ويثمر . فإذا كان المحيط الطبيعى ليناً كمالين ، واستطاع الإنسان فيه أن يرضى شهواته البدائية بأيسر السبل ، لم يكن هناك داع للهمة والنشاط واتوليد الحركة وبث الحياة . وكذلك ، إذا كان المحيط فى الطرف الآخر من حيث القوة والشدّة تغلب على مقدرة الإنسان ، فى المراحل الأولى من تطوره ، وشل حركته ، ومنع تقدمه . وهذا ما نرى واضحا كل الوضوح فى المناطق القاسية المناخ ، حرارة أو برودة أو رطوبة أو جفافا ، أو التى يغلب عليها الجليد أو الأدغال أو الصحراء أو أمثالها

إن هذه الظروف الطبيعية مؤثرة ، كما قلنا ، تأثيراً حاسماً فى المراحل الأولى من نشوء المجتمعات ونموها . وهى التى ، فى الأغلب ، نبتت فى مجتمع ما الحركة والتغلب والتقدم ، وتقضى على آخر باركود والجذب والجور ، إذ تستنفد جهوده كلها فى اقتناص عيشه الضئيل وتحصره فى دائرة ضيقة يصعب عليه اجتيازها . أما المجتمع الذى يتيسر له أسباب الحركة والنمو ، ويقطع فى هذه الطريق شوطاً مديداً ، فإنه يصبح قادراً على التغلب على المحيط الخارجى مهما اشتد وقحا : وما نحن نراه يستخرج المعادن من بطن الصحراء ، ويستغل الأدغال ، ويوطد مراكزه فى المناطق المتجمدة ، ويركب متون البحور والأجواء . ومثل المحيط الطبيعى المحيط البشرى . فإذا كان هذا المحيط هيناً ليناً لا يمكن فيه أى خطر استهتان أهل المجتمع بهيئهم ، وانصرفوا إلى ملذاتهم ، وساروا إلى الركون فلا تحلل . وإذا كان المكس من ذلك خطراً كله وتغلب على المجتمع بشكل حكم أجنبي استهتارى أو استعمار مستقل منظم ، شلت حركة المجتمع وكبت حيويته . وتاريخ البشرية فى الشرق والغرب ملء بالأدلة الواضحة على ما نقول ، فلا يحتاج إلى إيراد أدلة مفصلة ، وإنما يكفي أن نشير إلى ما تعرضت له بلادنا العربية فى السهانة اللسنة الأخيرة من فزوات خارجية جامحة وضروب فى الحكم الأجنبي الستائر امتدت حيوية أرضها وسكانها ، وجعلتها تركد

وارتسها الطبيعي ، ونحن كانت شرعة الأمم المتحدة قائمة على مسارات الدول في هذه السيادة ، فالواقع أن الدفاع المبرر للدول في تصرفاتها هي غير ذلك . ولا نذكر أن الصهيونية بنت جانباً هاماً من حجتها لفضيحتها في فلسطين على تفوقها على العرب في استغلال الأرض واستخدام وسائل الإنتاج الحديث . وكان دعائها يجربون أطراف العالم مرددين هذه القارة ويستقدمون الوفود والبعثات ليطلعهم على سببهم للعرب في هذا الضمار . وكان نجاحهم في هذا ، على مخالفتهم لأبسط قواعد الحقوق الدولية مقنناً لكثير من الناس وموجهاً للرأى العام السالى في مصلحتهم . وليس هذا الواقع فحسب ، بل هو مؤثر أيضاً في التدخلات الأخرى الأكثر خفاء ، التي تدفعها قوى لا رد ، من منطق المدنية الحديثة ذاته ، لاستغلال البوار ، وإحياء الوات ، أيها كان وإن كان

تاستثمارنا لمواردنا هو إذن داعم لحقنا فيها وإهمالنا لها هو بالعكس ، وسواء أشتنا أم أيننا منتهى لهذا الحق في مفهوم العالم الحديث . ثم إننا بهذا الاستثمار نسعى لأنفسنا من الناحية الإيجابية وسائل الدفاع عن كياننا في الميادين الحربية والاقتصادية والسياسية والعلمية ، ولا شك في أن سبق الصهيونية لنا قروناً في هذا الضمار هو الذي يدر لها سبل عدوانها علينا واستمرار القوى السياسية والاقتصادية الكبرى إلى مساندة في هذا المدوان

وعندما تبين هذا الواقع وتقره نخرج منه إلى نتائج حتمية لا مفراناً منها . خلاصتها أن نهضتنا القومية ، بما تتضمن من سياسة داخلية ودولية ومن تنظيم اقتصادي واجتماعي وتعليمي ، يجب أن تبني أولاً على هذه الأركان الثلاثة : آلة ، تكنيك ، اقتصاد ، إنشاء . فيها يتحرك مجتمعنا وتسر في الروح الديناميكية التي تيسر له الوسائل لحماية كيانها أولاً ولتقدمه في النواحي الأخرى ثانياً

على أن هذه الوسائل الإنتاجية الاستثمارية لا تأتي عفواً ولا تهبط من علو . وإذا استمددناها من سوانا فهي لا تبقى لنا ولا نعمل في مصلحتنا إلا إذا اكتسبنا منها القوى الأسيولة التي ابتدعتها . والشعوب التي تقدمتنا في هذا الضمار لم تنلها إلا بعد

سبقت في هذا الضمار . وتأخره عنها يكون في ناحيتين أساسيتين : الأولى سلبية والثانية إيجابية . أما في الناحية السلبية فيبقى مرضه لأحداث الطبيعة وفعل عناصرها المادية والحية ، يتحكم فيه نوع الأرض وشكلها وموقعها ، ودوران الفصول ، وتقلبات المناخ ، وتتسرب إليه الجراثيم الفتالة ، والأمراض الفتاكة . فهو ، من هذا القبيل ، مغلوب على أمره ، مستبعد لمهبطه الخارجى . ثم هو محدود من الناحية الإيجابية أيضاً لمجزئه من استقرار في الطبيعة ، واستخدامه لنفسه من ماشه وثروة حياة ما يارأديا . وما دام ضئيل الإنتاج ، مهدداً بالفقر والمرض ، فهو حتماً متأخر من سوانا ، وغير مجهز للسير في ميادين التقدم والرقى

والمدنية الحديثة إنما تمتاز عن الدنيات السابقة في هذا الضمار ، ولا حاجة بي هنا إلى التفصيل والإيضاح ، فالأمر ظاهر بين دون دليل أو برهان . وإنما يجدر بنا أن نلاحظ أن المدنية الحديثة هي ، من هذه الجهة ، وحدة غير متجزئة . ولا يفرنا اختلافها في نواحي أخرى ، فهي في هذه الناحية متفقة كل الاتفاق . تنتقل إلى القوتين الجبارتين اللتين تتنازعا العالم اليوم : القوة الغربية التي تزعمها أميركا ، والقوة الشرقية التي تقودها روسيا ، نجد أن كليهما قائمتان على الحرص الشديد والقدرة الجسارة على استثمار الطبيعة واستغلال مواردها . في كل منهما ، في الولايات المتحدة وروسيا على السواء ، وفي الدول الأخرى بدرجات متفاوتة ، اهتمام بالآلة ، ولتكليب على التكنيك ، وحرص على لاقتصاد . وما الآلة والتكنيك والاقتصاد سوى الوسائل التي يتسلح بها الإنسان لضبط الطبيعة وعملاته بها ، وما ينتج من ذلك من علاقات اجتماعية

وهذا الانكباب على الوسائل الإنتاجية هو سر الحركة (الديناميكية) ومصدر القوة المادية والعالية في المجتمع الحديث على اختلاف ألوانه وأبجاءاته . وهو الواجب الأول اللائق على ماقتنا نحن العرب اليوم ، لأننا لا نستطيع أن نحصى كياننا إلا من سبيله . فالسالم أصبح يضيئ بنفى غير مستمر ، وموارد غير مستغلة . والدول تكاد تسير في ممالئها على أن المجتمع الذي لا يستمر موارده يمحقر حقه فيها . ونحن كان القانون الدولي لا يجر هذا الهدأ ، بل بالعكس يصرح بسيادة الأمة على أراضيها

أن حقت شرطها الأساسى وياقنها الأصلى : وهو التحرىء من الحقيقة والأسلوب العلمى المنضبط الضابط والنتائج العلمية المحققة التراكة . هو العقل النامى المنتظم فى نفسه المنظم لسواه

ولا جدال فى أن العقل الإنسانى هو من أعظم القوى التقدمية فى الوجود ، فهو ما ينفك ببعث عن الجهول ويتبسط باقتحامه . وما اقتحام الرائد المناطق المزولة الصعبة بأيسر من اقتحام العالم المجهول من أسرار الطبيعة والإنسان ، وما نجاحه فيها أعظم ، أو السرور الذى يبعثه فى نفسه أشد . بل العالم هو فى جوهره وكيانه رائد ممتاز لا يحق وظيفته ولا تعدد نفسه إلا بالانماسة والتقدم

ثم إن العقل التمثيل فى جهد العالم الرائد ملح مستمر فى تقدمه . فإن لم يطمع عليه ما يطغى جذوته أو يبطل عمله سار من خطوة إلى خطوة وقبض على حلقة بعد حلقة من سلسلة الحقيقة الترابطية . وهو لا يقف عند حد ولا يرضى بحال ، بل يندفع دوماً إلى الأمام متقبلاً باحثاً مكتشفاً . هذا هو منطق كيانه وهو فيه منسجم مع منطق الحقيقة وكيانها

ثم هو بعد هذا وذاك منتظم فى تقدمه . فالخطى التى يقطعها متصلة بالحلقات التى يقبض عليها متأسكاً . ذلك أن جوهر الحقيقة التى يسمى إليها ويتقيد بها ويخدمها جوهر متأسك متحد . وليس معنى هذا أن العالم لا يخطئ ولا يخرج عن السبيل السوى ، فكثيراً ما ضل وابتعد وضاع وضع ، ولكن الأسلوب العلمى المنبسط عن طبيعة العقل وجوهره كغليل يرد إلى الصواب . والعبرة ليست فى تلك الضلالات المرضية ، بل فى السير الأساسى للتوصل والسلسلة الترابطية الحلقات . إن بناء العلم بناء متأسك الأحجار وإذا اتفق أن وضع حجر فاسد فيه فالجهد العلمى خلىق بأن يكتشفه يوماً فيطرده وكل ما بنى عليه

فالعلم ، بجوهره الخالص وتقليده الإيجابى الأصيل ، تقدمى . وتقدميته تتميز بالتطلع والاستمرار والانتظام . ولذا كان مقياساً من أهم المقاييس التى تقدر بها تقدمية مجتمع من المجتمعات . وهو من الناحية العملية الطبيعية ، أساس المقياس الأول : أى قدرة المجتمع على الطبيعة ، لأنه ، كما ذكرنا ، الهامات الأقوى للعمل الانتاجى الاستهائى . على أن له أيضاً ناحيته النظرية التى يجعل

فيها مقدار الحقيقة المكتسبة والجهول المكتشف . فإذا أردنا أن نغارن مجتمعين من حيث التقدم والتأخر ، أو نقيس تقدمية مجتمع ما ، أمكننا أن نركن إلى هذا المقياس : إلى درجة اكتساب المجتمع للأسلوب العلمى وخضوعه لسلطان العقل ، وإلى مقدار الحقيقة التراكة التى يملكها ويؤمن بها ويسير على هداها

وإذا أراد مجتمعنا العربى أن يكون تقدماً فعلاً وجب عليه أن يحمك بهذا المنصر التقدمى الحى ، ويؤمن به ، ويجعل سيره مظهراً صادقاً له ، وحياته تجسداً لإيمانه به وبالحقيقة التى يؤدى إليها

ترى ، أيكفى هذان المقياسان مقياس القدرة على الطبيعة ومقياس الاكتساب العلمى كيفية وكيفية تقدر تقدمية المجتمعات ؟ إن النظر الدقيق يظهر أن هذين المقياسين لا يستفدان التقدمية الصحيحة . ذلك أن استثار الطبيعة هو ، فى الواقع ، عامل مساعد أكثر منه عاملاً أصيلاً . فهو ويبهى الوسائل للتقدم ويدفع المجتمع فى بعض النواحي ، لكنه لا يضمن التقدم ولا يدفع المجتمع قدماً فى جوهره وتعامه إلا إذا توفر له عامل آخر مستقل عنه . إنه يمد الأسباب ويبهى القوى ويجهز النتائج لكنه ، بنفسه ، لا يقدر النتائج التى يجب أن توجه إليها الأسباب والقوى والنتائج ، إنه يضع بين بدى المجتمع موارد وافرة استخراجها من الطبيعة وثروات استمدها منها وقوى تجرّها من بطونها ولكن ، ترى ، لأى شئ يستخدم المجتمع هذه كلها ؟ للبناء والتعمير أم للهدم والتدمير ؟ للتحكم والاستثمار أم لنشر العدل والمساواة ؟ للحرب أم للسلام ؟ للتقدم الشامل التوازن أم للتقدم الجزئى المضطرب ؟

كذلك يقال عن العلم نفسه ، وهو المقياس الثانى الذى أخذناه . إنه يكتشف الحقيقة والحقيقة وحدها ثابتة ومبتناه . ولكن من الذى يستخدم هذه الحقيقة والحقيقة ولماذا ؟ هو ذا أسر خارج من سلطته ، أولل العالم يساعد ، من وصى أو غير وصى ، فى استخدام الحقيقة لأغراض هدامة فتؤدى إلى التأخر والهلاك فى حين أنها وجدت لتخدم التقدم والانبثاق

فلضمان التقدم الصحيح لا يكفى توفير الوسائل ؟ بل يجب تحقيق النتائج الصحيحة التى توجه إليها . لا يكفى مجتهدنا أن